«سنام» توقع العقود النهائية لشراء عقار بالكويت بـ2.7 مليون دينار

أعلنت شركة سنام العقارية عن توقيع العقود النهائية الخاصة بشراء عقار محلي في الكويت عبارة عن مبنى عيادات طبية، بمبلغ قدره 2.7 مليون دينار.

وقالت "سنام" في بيان للبورصة أمس الثلاثاء، إن تسجيل العقود تم في إدارة السجل العقاري بوزارة العدل.وأوضحت الشركة أن مُعدل العائد على الاستثمار في العقار محل الشراء تبلغ نسبته 9.04 بالمائة، وسينعكس الأثر المالي في البيانات المالية السنوية للشركة.كانت "سنام" تحولت للربحية في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 73.54 ألف دينار، مقابل خسائر تُقدر بنحو 57.9 ألف دينار للفترة المماثلة من عام 2018.

بعد تحويل 1.268 مليار دينار إلى احتياطي الأجيال القادمة

ميزانية الكويت تتحول للعجز في 9 أشهر بضغط تراجع الإيرادات

تحولت دولة الكويت إلى تسجيل عجز بالميزانية العامة لـ9 أشهر الأولى من العام المالي 2020/2019، بعد تحويل احتياطي الأجيال القادمة، بضغط تراجع الإيرادات، ونمو المصروفات.

وحسب بيان وزارة المالية الصادر أمس الثلاثاء، سجلت الكويت عجزاً في الـ9 أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بقيمة 2.276 مليار دينار (7.515 مليار دولار) وذلك بعد تحويل 1.268 مليار دينار (4.186) إلى احتياطي الأجيال القادمة.

وكانت الكويت قد سجلت في الـ9 أشهر الأولى من العام المالي 2019/2018 فائضاً بقيمة 2.009 مليار دينار، بعد تحويل 3.578 مليار دينار، بعد تحويل 1.569 مليار دينار إلى احتياطي الأجيال القادمة.

ويبدأ العام المالي في الكويت بمطلع أبريل من كل عام، وينتهي في 31 مارس من العام الذي يليه، علماً بأن تلك الدولة الخليجية تحول 10 بالمائة من مجمل إيراداتها إلى احتياطي الأجيال القادمة.

وأشار البيان الشهري الوزارة المالية إلى أن الكويت سجلت إيرادات بإجمالي 12.675 مليار دينار خلال الـ9 أشهر الأولى من عام 2020/2019 بتراجع 19.20 بالمائة عن مستواها بالفترة المناظرة من العام الذي يسبقه عند 15.686 مليار دينار.

ورغم التراجع شكلت الإيرادات المحققة في الكويت بالـ9 أشهر نحو 80.2 بالمائة من المقدر تسجيله في العام المالي 2020/2019 ككل عند 15.812 مليار دينار.

وأثر على تحول الكويت للعجز أيضاً، ارتفاع مصروفات البلاد والالتزام في الـ9 أشهر الأولى من العام المالي الجاري بنسبة 13 بالمائة عند 13.684 مليار دينار، مقارنة بـ12.109 مليار دينار بالفترة نفسها من عام 2019/2018.

والالتزام يمثل مبالغ في حكم المصروف لم يتم إثباتها في حساب المصروفات لعدم اكتمال الدورة المستندية لها حتى نهاية الفترة المعد عنها التقرير.

يُشار إلى أن حجم المصروف والالتزام في الكويت في الـ9 أشهر الأولى من العام المالي 2020/2019 مثل 60.8 بالمائة من المقدر إنفاقه في العام ككل عند 22.500 مليار دينار.

وكانت وزارة المالية الكويتية توقعت تسجيل عجز في الموازنة العامة لـ2020/2019 بقيمة 5.27 مليار دينار، وتحقيق إيرادات بقيمة 15.81 مليار دينار، مقابل مصروفات بـ22.50 مليار دينار.

البورصة تنهي تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 10.48 نقطة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض المؤشر العام 10ر48 نقطة ليبلغ مستوى 6371ر3 نقطة بنسبة 0ر16 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 162ر9 مليون سهم تمت من خلال 8259 صفقة نقدية بقيمة 44ر7 مليون دينار كويتي (نحو 151ر98 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3ر6 نقطة ليصل إلى مستوى 4913 نقطة بنسبة 0ر07 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 94ر3 مليون سهم تمت عبر 3275 صفقة نقدية بقيمة 7ر3 مليون دينار (نحو 24ر82 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 17ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 7106ر6 نقطة بنسبة 0ر24 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 68ر6 مليون سهم تمت عبر 4984 صفقة بقيمة 37ر4 مليون دينار (نحو 127ر16 مليون دولار).

وكانت شركات (ريم) و(نابيسكو) و(بيت الطاقة) و(ابيار) و(العيد) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(وربة) و(أهلي متحد) و(الأولى) و(ابيار) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (يوباك) و(أركان) و(أسس) و(تمدين ع) و(عربي قابضة) الأكثر انخفاضا.

وشهدت الجلسة إفصاحا من شركة (الذكير للتجارة العامة والمقاولات) بشأن انتهاء فترة التجميع لعملية الاستحواذ الالزامي على بقية أسهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك).

12 مرة تغطية البنوك الكويتية لسندات «المركزي»

طرح بنك الكويت المركزي أمس الثلاثاء سندات وتورق مقابل بقيمة 240 مليون ريال (792.40 مليون دولار)، بعائد 2.750 بالمائة.

وحسب بيانات منشورة على المركزي، تمت تغطية الإصدار بواقع 12.125 مرة، علماً بأن إجمالي الطلب عليه سجل 2.91 مليار دينار.

وبلغ أجل الإصدار 3 أشهر، إذ تستحق تلك السندات في 21 أبريل 2020. وتوافق قيمة الإصدار الحالي وأجله مع آخر إصدار للمركزي الكويتي يوم الثلاثاء الماضي، بنفس معدل العائد.

وسندات وتورق مقابل هي سندات محلية يطرحها الكويت المركزي للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق، أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.

«الكويتية» خسائر 2018 نتيجة أعباء الاستثمار الرأسمالي

أوضحت الخطوط الجوية الكويتية بشأن ما تم تداوله بوسائل التواصل الاجتماعي حول البيانات المالية الخاصة بها للعام 2018، بأن تلك الخسائر المحققة في 2018 جاءت نتيجة لتحميل ذلك العام بأعباء الاستثمار الرأسمالي في عدد كبير من طائراتها الحديثة، واعتبارًا من العام 2019 ووفقًا لخطة العمل المرسومة من مجلس الإدارة والممتدة حتى عام 2026 فإن تعظيم الإيرادات المترتبة على الاستثمار في تجديد الأسطول وتحسين الخدمات وانضباط المواعيد والتوسع المدروس في شبكة الخطوط وكذلك ترشيد المصروفات سوف يؤدي إلى تقليص تلك الخسائر وصولا الى تحقيق الربحية خلال فترة زمنية قصيرة إن شاء الله.

مؤكدين على عزمنا باستمرار زخم التطورات الملموسة للجميع في أداء الناقل الوطني والقائمة على جهود أبناء الكويتية المخلصين والإدارة التنفيذية المحترفة ومجلس الإدارة الحريص على إستمرار الخطوط الجوية الكويتية في مواقع الريادة والتميز والله ولي التوفيق..

الكويت: خطة اقتصادية جديدة بـ300 مليار دولار

كشفت مصادر في مجلس الوزراء ، عن ملامح الخطة الاقتصادية للحكومة الجديدة، مؤكدة أنها تتضمن تنفيذ نحو 36 مشروعا ضخماً بقيمة 300 مليار دولار، تنفذ على مدار ثلاث سنوات، تبدأ عام 2020 وتنتهي في عام 2023، وفقا لموقع "العربي الجديد".وقالت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، إن الخطة الجديدة تتميز بتنوع المشاريع بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث ستعتمد على تطوير البنية التحتية والسياحة والنقل في البلاد، وعدد من القطاعات المهملة التي يمكن أن تجذب استثمارات أجنبية وتدر عوائد ضخمة للاقتصاد الوطني.

وتظهر الخطة أن هناك تركيزا كبيرا من الحكومة على المشاريع السياحية والترفيهية تحديدا، وذلك في ضوء المكانة الجغرافية المميزة التي تتمتع بها البلاد، ويصب ذلك في اتجاه التنويع الاقتصادي وخلق إيرادات جديدة لميزانية الكويت.

وتوضح الخطة، التي من المقرر مناقشتها في مجلس الوزراء وعرضها على البرلمان في الفترة المقبلة، حسب المصادر، أن حجم النفقات المخصصة لمشاريع السياحة والترفيه تتجاوز نسبتها 25% من النفقات المدرجة ضمن الخطة، وتتضمن إنشاء نحو 14 مشرعاً جديداً، في عدة مناطق، منها الجزر الشمالية، والشريط الساحلي الجنوبي، بالإضافة إلى إعادة إنشاء وتطوير المرافق الترفيهية القائمة في البلاد.

وفيما يتعلق بنسب الإنفاق الأخرى، توضح البيانات أنه تم تخصيص نحو 45% لمشاريع البنية التحتية والنقل.

وأدت الحكومة الجديدة مراسيم اليمين الدستورية برئاسة رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح، يوم 17 ديسمبر الماضي، أمام أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الصباح، في قصر بيان.وأكد مسؤول حكومي بارز، ضمن الفريق الذي شارك في إعداد الخطة، لـ"العربي الجديد"، أن الحكومة الجديدة جادة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية هذه المرة، خاصة مع تفاقم حجم العجز المالي في الميزانية الكويتية المقبلة ليتخطى الـ30 مليار دولار، مشيراً إلى أن حلول مواجهة هذا العجز من خلال الاعتماد على أسعار النفط أثبتت عدم نجاعتها خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى أنه لا يوجد أي بديل حالي لسده غير السحب من الاحتياطي النقدي العام.

وأوضح المسؤول، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، أن الترشيد المالي بالمؤسسات والوزارات الحكومية، لا يجدي أي نفع للمالية العامة للدولة، فالوضع الحالي يتطلب خلق بدائل مالية تقدم إيرادات مليارية سنوياً.

«أسواق المال» تعقد ندوة عن أمناء السر في مجلس الإدارة

عقدت هيئة أسواق المال ندوة توعوية حوارية متخصصة حملت عنوان "دور أمناء السر في مجلس الإدارة ودور علاقات المستثمرين"، وذلك انطلاقا من دور الهيئة التوعوي وتنفيذاً لأحد أهدافها الرئيسية الواردة في المادة الثالثة من قانون إنشائها، وتحديداً الفقرة السابعة منها والتي تنص على "توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته"، و حرصا على أهمية التعاون مع الجهات الوطنية و الإقليمية والدولية المختصة لتحقيق الأهداف المشتركة، وإرساءً لممارسات الحوكمة السليمة.

هذا، وقد هدفت هذه الندوة الحوارية التي عقدت في قاعة المؤتمرات الكائنة في غرفة تجارة وصناعة الكويت ، إلى إلقاء الضوء على أهمية دور أمين السر في دعم دور مجلس إدارة الشركة وتعزيز فعاليته، إضافةً إلى أهمية الأدوار المنوطة بالوحدات التنظيمية المكلفة بمهام "علاقات المستثمرين" لدى الشركات لا على صعيد الحفاظ على المستثمرين المحليين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم فحسب، بل على صعيد جذب المستثمرين المحتملين أيضاً.

مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة لتعزيز الممارسات ذات الصلة بعلاقات المستثمرين على وجه العموم في ضوء الترقيات المتتالية لبورصة الكويت وفق مؤشرات العديد من وكالات ومؤسسات التصنيف العالمية.

«غرفة التجارة»: 32 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين الكويت وأوكرانيا

افتتاح الأسبوع الأوكراني في الكويت

المشاورات المشتركة

استقبل عبدالوهاب محمد الوزان – النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت وفداً اقتصادياً أوكرانياً وذلك أمس الثلاثاء ، برئاسة الدكتور أولكساندر بالانوتسا – سفير جمهورية أوكرانيا لدى دولة الكويت ، حضر اللقاء الشيخ الدكتور نمر فهد الصباح – وكيل وزارة النفط، وعدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة وممثلي الشركات الكويتية.

وقد ألقى الوزان كلمة رحب فيها بالوفد الأوكراني وإقامة هذا اللقاء الذي يجمع أصحاب الأعمال الكويتيين مع نظرائهم الأوكرانيين، مؤكداً على أهمية مثل هذه اللقاءات التي تساهم بتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة، وتعتبر فرصة سانحة للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف المجالات، مشيراً في هذا السياق إلى أن العلاقات الكويتية الأوكرانية تطورت بشكل ملحوظ منذ بدئها في عام 1993 وذلك بفضل جهود حكومتي البلدين والتي تكللت بتوقيع اتفاقيتي تجنب الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات المتبادلة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري 32 مليون دولار أمريكي في عام 2018، مشدداً على ضرورة بذل مزيد من الجهود من الجانبين لزيادة التبادل التجاري، كما أكد الوزان على أهمية دور القطاع الخاص في عملية دفع عجلة التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين، وأضاف أن الشركات الكويتية تتطلع إلى التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في أوكرانيا وكذلك بيئة الأعمال والمزايا التي تقدم للمستثمرين الأجانب ، معرباً عن استعداد الغرفة للتعاون مع السفارة الأوكرانية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة.

ومن جانبه عبر السفير الأوكراني في كلمته عن خالص شكره للغرفة على استضافتها لهذا اللقاء، مشيراً إلى أنه منذ قدومه إلى دولة الكويت في شهر يونيو من العام الماضي وهو يعمل جاهداً على إقامة الفعاليات التي من شأنها أن تعرف عن أوكرانيا والمجالات الحيوية التي تتميز بها، ومن هذا المنطلق أتت فكرة إقامة "الأسبوع الأوكراني في الكويت" والذي يتضمن سلسلة من الفعاليات في عدة مجالات الاقتصادية، الثقافية، التعليمية، الرياضية، والفنون، وقد أعرب سعادة السفير الأوكراني عن أمله في أن يثمر هذا اللقاء عن نتائج إيجابية ومثمرة من خلال إقامة شراكات تجارية واستثمارية مشتركة بين قطاعي الأعمال الكويتي والأوكراني، مشيراً إلى أن الشراكات الأوكرانية تعمل بقطاعات الزراعة، المواد الغذائية، التكنولوجيا الذكية، السياحة، الأدوية، الاستثمار، والعقار.

ومن ثم قامت الشركات الأوكرانية المشاركة بالوفد بتقديم عروض عن خدماتها ومنتجاتها المتنوعة، ثم عقب ذلك اللقاء تم افتتاح "معرض المنتجات الأوكرانية" الذي سيستمر على مدى يومي 20 و 21 يناير، حيث تم عقد عدة لقاءات ثنائية بين أصحاب الأعمال الكويتيين والأوكرانيين.

«الخليج» يدعم ملتقى المناقصات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أعلن بنك الخليج عن دعمه كراعٍ رئيسي لملتقى المناقصات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي عقد أمس الثلاثاء في حديقة الشهيد، بحضور نائب رئيس والأمين العام والأمناء المساعدين في الجهاز المركزي للمناقصات العامة، ومدير عام الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وممثلي عدد من الجهات الحكومية وأعضاء مجلس الأمة. وقد رحب الملتقى بجميع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة و الكبرى للحضور ومناقشة بنود الجلسات.

وهدف الملتقى، الذي استمرت جلساته من التاسعة صباحًا إلى الثامنة مساءً، إلى نشر الوعي بالتعديلات الأخيرة بشأن قانون المناقصات العامة وحقوق أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيها، إضافة إلى خلق فرص لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للإقدام على مناقصات المشاريع الحكومية، وتوطيد العلاقات بين الجهات الحكومية والشركات الكبرى وتحديد سبل التعاون مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما هدف أيضًا إلى مناقشة الفراغات التشريعية مع أصحاب القرار من أعضاء مجلس الأمة لوضع الحلول التشريعية لما يخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويدعم بنك الخليج هذا الملتقى لاهتمامه الكبير بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي يقدم لها الدعم بمجموعة متكاملة من الخدمات التي يحتاجها أصحاب هذه الشركات المتنامية، والتي تشكل ركيزة مهمة من ركائز الاقتصادات الناجحة.

و في سعيه من أجل توفير خدمات أفضل للعميل، يمثّل البنك الوجهة الواحدة التي تلبي كافة متطلبات الشركة المتعلقة بالخدمات المصرفية الاستثمارية، وتمويل المؤسسات والخدمات الاستشارية. بحيث لا تضطر الشركات للتعامل مع عدة جهات استشارية مختلفة للحصول على خدمات وإرشاد بخصوص خطط إعادة الهيكلة، أو التوسع والنمو، وهي الخدمات الاستشارية التي تُقدم بناءً على نتائج خدمات أخرى مثل خطط العمل، وتقييم أسعار الأصول والمشاريع، والاستحواذات والتخارجات، والاستثمارات الخاصة، وإدارة الأصول، والاندماجات، وغيرها. ويضمن البنك تنظيم كافة متطلبات الشركة بصورة احترافية، والتفاوض عليها وإدارتها، ليتمكن أصحاب الشركة من التركيز على نشاطهم التجاري الرئيسي.

لجين القناعي